



أبحاث في النظام النقدي الدولي

د. مظهر محمد صالح*: حرب العملات الناعمة: من البترودولار إلى البتروروبل

١- تمهيد: الميركنتالية المالية الأمريكية American financial mercantilism

أ- مازالت الولايات المتحدة تتمتع بنفوذ مالي موروث منذ أن انتصرت في الحرب العالمية الثانية وأدت دورها بتأسيس نظام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العام 1945 كمؤسسات مالية دولية متعددة الأطراف أو ما سمي باتفاقية بريتون وودز. إذ تم ربط النظام النقدي الدولي بالدولار الأمريكي وجعله عملة احتياطية دولية (معززة بالذهب) لسد احتياجات التبادل التجاري العالمي واستقرار أنظمة الصرف وثباتها جميعاً بعملة الدولار كعملة دولية قوية مستقرة مربوطة بالذهب وعلى أساس أن أونص الذهب الواحد يساوي 35 دولار أمريكي (والأونص يقارب 6 مثاقيل من عيار 24 بالمفاهيم السائدة في سوق الذهب العراقية).

عندما انبثق نظام صندوق النقد الدولي كان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في ذلك الوقت يفوق نصف إجمالي الناتج العالمي. وبسبب عدم كفاية الذهب في مكونات الاحتياطي الأمريكي لمبادلتها بالدولار عند الحاجة مع الأمم، اتخذت أمريكا قراراً في منتصف آب 1971 بإيقاف تحويل الدولار إلى الذهب وأبدت في الوقت نفسه استعدادها بمبادلة الدولار (الذي هو بحوزة البلدان) بالسلع والخدمات الأمريكية أو السندات الحكومية الأمريكية أو أية حقوق مسموح بحيازتها أو يسمح بتملكها داخل الولايات المتحدة نفسها.

وهكذا ظل الدولار حتى الساعة يهيمن على أكثر من 80% من عمليات التبادل التجاري العالمي والمبادلات الاقتصادية الدولية، ويهيمن كذلك بنحو يزيد على 60% من القروض المصرفية العالمية وأكثر من ثلث الاحتياطي الرسمي للدول.

وعلى الرغم من أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الإجمالي لا تتعدى في الوقت الحاضر 26% من الدخل أو الناتج العالمي، إلا أن الولايات المتحدة استمرت محافظة على مقاليد سيطرتها على نظام المدفوعات المالي الدولي وبفاعلية عالية مازال العالم يذعن لها. وبهذا أتاح النفوذ المالي للولايات المتحدة على العالم امتصاص إرباح وفوائض من اقتصاديات الدول الأخرى وبشكل فاعل، فقد أصبحت تدفقات العملة الأمريكية وتحويلها المستمر إلى



أبحاث في النظام النقدي الدولي

استثمارات داخل أمريكا يوازي نفوذها التكنولوجي والعسكري في آن واحد. كما حل دور الطاقة والإمساك بالسياسة النفطية الدولية كقوة نفوذ مضاعفة ابتدأت فاعليتها بشكل أكبر منذ تعطيل نظام صندوق النقد الدولي وإشاعة سياسات تأمين النفط في سبعينيات القرن الماضي وتحرير أسعار النفط لتأخذ مستويات عالية تمكن من تزايد الطلب على الدولار وتغطية المدفوعات النفطية وقتها.

في هذه المرحلة عُد نظام المدفوعات النفطية oil payment system وتحرير معاملاتها ذات العلاقة وسيلة مغزية باستمرار في الطلب العالمي على العملة الأمريكية لكون سوق النفط الدولية تتعاطى التعامل بالدولار أصلاً منذ نشأتها (قبيل الحرب العالمية الأولى). في حين ولدَ النفوذ النفطي/المالي الأمريكي الجديد تأثيراً مباشراً آخر على النظام المصرفي العالمي عن طريق استخدام وتدوير الفوائض من عائدات النفط لتحقيق تراكمات مالية إضافية أطلق عليها بظاهرة البترودولار ولاسيما في العقود الأربعة الماضية لتُغرق العالم بلامح أزمة سميت بأزمة المديونية الدولية. حيث تم إقراض فائض البترودولار ومنحه إلى ما يسمى ببلدان العجز المالي وظهور أزمة الديون العالمية التي اشتعلت مُشكلاتها منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي وحتى اليوم رافقها وقت ذاك ارتفاعات عالية في معدلات الفائدة المصرفية عبر ظاهرة الركود التضخمي الدولية Stagflation ولاسيما في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي. كما كُتلت الولايات المتحدة شركائها التجاريين ممن يتمتعون بفائض في الحساب التجاري معها بمغريات الاستثمار بالسندات الحكومية الأمريكية. وهنا تحول العجز التجاري الأمريكي سواء مع اليابان أو بلدان الفائض النفطي ومن ثم الصين إلى فائض في الحساب الرأسمالي أو المالي كما يسمى حالياً لميزان مدفوعات الولايات المتحدة. وكذلك تحوّل الربح التجاري لبلدان الفائض في الحساب الجاري لموازن المدفوعات في جانب كبير منه إلى استثمارات مالية في سوق السندات الأمريكية التي ولدت الدولار نفسه في دورة اقتصادية أمريكية تبدأ بعجز تجاري وتنتهي بفائض رأسمالي في ميزان المدفوعات والتي قد تستمر ولا تنتهي إلا بنهاية النظام النقدي الدولي القائم.

لقد أغرق العالم حقاً بنظام نقدي أحادي تقريباً فرضته شروط المنتصر في الحرب العالمية الثانية وعززته القطبية الأحادية منذ أواخر القرن العشرين. فالولايات المتحدة تُصدر اليوم عملتها بالغالب لقاء قيام العالم بإقراض الحكومة الأمريكية بفوائضه المالية المتحققة مع الولايات المتحدة عن طريق مبادلتها بسندات الخزانة الأمريكية وهو اقتراض حكومي أمريكي للدولار المصدر نقداً، أي مبادلة الدولار الفائض لدى الدول الأخرى بالسندات الأمريكية لسد عجز الموازنة الأمريكية. وبهذا أمست الولايات المتحدة مصدرة للعملة ومستوردة للسلع والخدمات ولاسيما السلع كثيفة رأس المال لتقوم هي بالمقابل تصدير سلع وخدمات كثيفة العمل كي تضمن



أبحاث في النظام النقدي الدولي

مستوى عالياً من التشغيل ومحاربة البطالة، ويطلق على هذه الظاهرة الأمريكية الغربية (بمفارقة ليونتيف Leontief Paradox).

وتزيد نسبة الديون الأمريكية إلى الناتج المحلي الإجمالي حالياً على 109% لغاية شباط/فبراير 2021 بعد أن ظلت نسبتها من العام 1940 وحتى العام 2017 بمتوسط مقداره 61,7%. إذ يتولى النظام المصرفي الأمريكي والمؤسسات المالية بشكل خاص والعالم الخارجي بشكل عام شراء تلك السندات بالدولار لقاء الفائدة المضمونة الدفع موزعة بين 30% للمصارف والمؤسسات المالية الأمريكية 70% لبلدان العالم المختلفة.

ب - لما تقدم فقد ولد نظام ميركنتالي أو تجاري جديدًا نجم عن (الرأسمالية التمويلية financial capitalism) كظاهرة امبريالية مهيمنة عالمياً يطلق عليها (الميركنتالية المالية financial mercantilism) وهي عكس (الميركنتالية التجارية) القديمة التي كانت تتطلع إليها الدول لتحقيق فائض في الميزان التجاري من جراء تفوق صادراتها من السلع والخدمات على استيراداتها.

وتقوم الميركنتالية المالية الأمريكية على تحقيق فائض في حساب رأس المال أو الحساب المالي في مكونات ميزان المدفوعات الأمريكي يعادل أو يقارب العجز في الحساب الجاري من السلع والخدمات لميزان المدفوعات الأمريكي نفسه. ثم تحقق أمريكا مدخراتها الفاعلة والمرغوبة لأغراض الاستثمار من تحويل فوائض العالم إليها لتستحيلها اليوم إلى استثمارات محلية وبشكل لا يتعارض مع استمرار تمتع الأمة الأمريكية برفاهية استهلاكية عالية وضمن ظاهرة سميت أيضاً بالعجز المزدوج أي العجز في الموازنة العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات dual deficit وهي وظيفة اختلالية نطاقها تحقيق منافع احتكارية حقيقية من نظام مالي امبريالي شديد الهيمنة يقوم على الإصدار النقدي لعملة احتياطية دولية.

وهكذا تؤثر الميركنتالية المالية financial mercantilism ان ثمة صراعاً تاريخياً داخل مكونات ميزان المدفوعات الأمريكي يجسد دوام انتصار تلك الميركنتالية التي يمثلها الاقتصاد الرمزي لسوق رأس المال الأمريكي token economy على الميركنتالية التجارية للأمم الأخرى ذات الفائض التجاري والمؤد من دالة إنتاج في اقتصاد حقيقي عالمي real economy ويأتي في خدمة الاقتصاد الرمزي للولايات المتحدة الأمريكية! إنها التبعية الميركنتالية (التجارية) العالمية للميركنتالية (المالية) التي تجسد هيمنة القطب الواحد.

٢- البترودولار وحرب العملات الناعمة (المرحلة الأولى)



أبحاث في النظام النقدي الدولي

تزامن تحرير أسواق النفط والطاقة عموماً منذ ما سمي (بصدمة نيكسون Nixon shock) في آب 1971 بإيقاف استبدال الدولار بالذهب وإحلال نظام الدولار النفطي petrodollar محل دولار بريتون وودز 1945، كما نوهنا سابقاً، الذي شكّل الإقلاع عنه بداية التاريخ الجديد في تبدل النظام النقدي الدولي الذي تمثّل أساساً بالإقلاع عن استمرار ربط الدولار بالذهب والتحول فوراً إلى ربط الدولار بالأصول السلعية في السوق العالمية كمعادل عام للقيم numorere ولاسيما بدورة الأصول النفطية وتحرير أسعار الطاقة ليصبح النفط في ظل سوق تسمى احتكار باعة القلة Oligopoly بالغالب ومثالها منظمة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط (الأوبك+).

وهكذا تشكّل النظام النقدي العالمي على عتلة جديدة وهي الدولار النفطي أو البترودولار وعده معدلاً عاماً لقيم ورافعة النظام النقدي البديل لاستمرار نفوذ وهيمنة الدولة العظمى وهي الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تكريس أذرعها الاقتصادية عبر العالم وتبدلاتها المتجددة بالعملة النفطية القائدة. وعُدّ الدولار النفطي استمراراً لنفوذ الولايات المتحدة في دعم انتصارها الدائم في مرحلتي الحرب الباردة ومن ثم الحرب الناعمة - حرب العملات. إذ تغيرت الكثير من ثوابت النفوذ والهيمنة المالية العالمية مع ظهور الدولار النفطي ومنها على سبيل المثال استمرار أزمة ديون العالم الثالث، كما ذكرنا، والتي مؤلت عقد سبعينيات القرن الماضي وما بعده بفوائض النفط الدولارية وغيرها وطوال العقود الخمسة الماضية وظهور تجمع نادي لندن London Club بعد العام 1976 لحل مشكلات المديونية التجارية لبلدان الاستدانة والاقتراض بالبترودولار، وهي الفوائض والاحتياطات المالية للبلدان المصدرة للنفط والمودعة في سوق اليورودولار Eurodollar المصرفية بالغالب.

لقد ساهم النظام المصرفي الأمريكي في أوروبا، أو ما يسمى بسوق اليورودولار، بتدوير فوائض النفط وإقراضها بكونها مصارف ومؤسسات مالية تتولى منح قروض مستمرة إلى بلدان العالم الثالث كافة وغيرها والتي تطورت كنظام مصرفي (دولاري أوروبي) خارج سيطرة البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مع قوة تراكم فوائض البترودولار لديها. فالتحكم بمقاليد الطاقة العالمية اليوم، كما أفرزتها متغيرات الحرب الروسية - الأوكرانية وإمدادات روسيا المهمة من النفط والغاز إلى أوروبا وهي قلب العالم، قد فرضت واقعا جيوسياسياً (براغماتياً pragmatic) يتطلب باستمرار الحفاظ على توازن الدولار النفطي كصيورة becoming في الهيمنة على العالم مالياً والحرص على تمويل سلعة النفط بدولار الولايات المتحدة دون أن تجعل الحرب القوى المتحاربة الرئيسة وتحالفاتها بالذهاب إلى تبني بديل نقدي للدولار لتسديد وتسوية المدفوعات المالية ذات العلاقة، مما يؤدي إلى تغير قواعد اللعبة الاستراتيجية في النظام النقدي الدولي القائم على هيمنة الدولار حالياً.

٣- البتروروبل petro rouble وحرب العملات الروسية



أبحاث في النظام النقدي الدولي

بين (صدمة نيكسون م1971) و (صدمة أوكرانيا Ukraine shock الحالية 2022م) ثمة تحالفات ستظهر وتحالفات ستختفي وتنازلات ستقدم وقضايا سيتم تسويتها بشكل أكثر مرونة وواقعية بغية استمرار واستدامة النظام النقدي الدولي القائم على (البترو دولار) واستراتيجية الأمساك بأسواق الطاقة التقليدية من دون توقف أو انهيار دواليبهما. وهو الانتصار الوحيد للعالم الغربي في محصلة حرب أوكرانيا أو بالأحرى الفوز في امتصاص صدمة أوكرانيا في الطاقة والغذاء معاً ليس إلا!

ألا انه وبالرغم من ذلك، لكون الروبل هو خارج النظام الاحتياطي العالمي حالياً، ونقصد تحديداً مكونات سلة عملة صندوق النقد الدولي المسماة حقوق السحب الخاصة SDRs، فإن خطوة روسيا الأخيرة بتوليد ما يسمى بالبترو روبل petroruble كوسيلة دفع وتسييد عن مبيعات الغاز والنفط الروسي إلى أوروبا والعالم، سيجبر الدول المشتريّة إلى فتح حسابات لها بعملة الروبل لدى الجهاز المصرفي الروسي أو لدى مراسلي المصارف الروسية الدولية المعتمدة. وهذا يعني شراء الروبل مقدماً بالعملة الدولية القائمة الرئيسة كالبيورو والدولار والين واليوان والجنه الاسترليني بالدفع المقدم من جانب مشتري الغاز والنفط لإجراء عمليات التبادل النقدي بين تلك العملات والروبل الروسي currency swaps والتي لا تقل مدفوعاتها الشهرية حالياً عن 20 مليار دولار أمريكي. إي في إطار نشاط الجهاز المصرفي المعتمد في روسيا الاتحادية لتمويل تعاقدات شراء الغاز والنفط الروسي مباشرة دون وساطات. إذ ستفرض السلطات النقدية الروسية سعراً رسمياً لـصرف الروبل إزاء العملات الأجنبية ثابتاً ومستقراً، مما سيقوى الاحتياطيّات الأجنبية لروسيا، طالما أن أداة الدفع وتسوية الالتزامات الأجنبية بخصوص مدفوعات النفط والغاز هي بالروبل. وتسمى هذه الخطوة في أدب الاقتصاد السياسي حرب العملات وتقع ضمن مفهوم الحرب الناعمة التي تدار بدقة من جانب روسيا.

٤- حرب العملات الأمريكية: الوجه الآخر للحرب الناعمة

تعد الحرب الناعمة soft war كما جاءت بشكل واسع في كتاب نشر في العام 2004 لجوزيف ناي Joseph Nye (وهو العميد السابق لكلية جون كندي للسياسات الحكومية في جامعة هارفارد) حرباً لا تستخدم فيه القوة العسكرية أو العنف المادي. اشتهر ناي بابتكاره مصطلحي القوة الناعمة والقوة الذكية وشكلت مؤلفاته مصدراً رئيسياً لتطوير السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك اوباما إذ جاء كتابه أنفاً تحت عنوان:

.Soft Power: The Means To Success In World Politics



أبحاث في النظام النقدي الدولي

عرّف جوزيف ناي الحرب الناعمة، مقابل الحرب الصلبة، لتشمل الإجراءات والتدابير النفسانية والدعائية، والإعلامية والثقافية كافة التي تستهدف مجتمعاً وجماعةً ما، وتقوم بجرّ الخصم إلى حالة انفعالٍ أو هزيمة دون اللجوء إلى الاشتباك العسكري أو استخدام العنف.

كما تشمل تكتيكات الحرب الناعمة soft war tactics إضافة إلى الحرب الإلكترونية والعقوبات الاقتصادية والحرب الإعلامية والدعاية والحرب التجارية، والمقاومة اللاعنافية، حروب العملات currency wars إذ مارست الولايات المتحدة حرب العملات (بطور آخر) منذ العام 2008 كحرب ناعمة للهيمنة على النظام المالي والنقدي الدولي وذلك منذ أن اعتمد البنك الاحتياطي الفيدرالي بعد العام المذكور سياسات التيسير الكمي quantitative easing في مقاومة الركود الاقتصادي الشديد إبان أزمة الرهن العقاري، إذ يعد التيسير الكمي (QE) شكلاً من أشكال السياسة النقدية غير التقليدية حيث يشتري البنك المركزي أو البنك الاحتياطي الفيدرالي الأوراق المالية طويلة الأجل من السوق المفتوحة من أجل زيادة المعروض النقدي وتشجيع الإقراض والاستثمار. ليبدأ بعدها تاريخ اشتداد ظاهرة تدفق رؤوس الأموال الأمريكية إلى بلدان العالم الأخرى الأكثر استقراراً مثل البرازيل والكثير من دول أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وتركيا على سبيل المثال قبل هبوط اقتصادها، بشكل استثمار أجنبي أمريكي مباشر أو غير مباشر، وتحركاتها في ضخ تدفقات مالية نحو العالم والتي تعاضمت حقاً خلال السنوات العشر الماضية وجاءت على أنقاض الأزمة المالية للولايات المتحدة الأمريكية والمسماة بأزمة الرهن العقاري. فقد عاش الاقتصاد التركي، على سبيل المثال، قبل أزمنته الحالية، على كنف استفادة رأس المال الأمريكي (الراكد) من سياسات الاحتياطي الفيدرالي الداخلية (في إنعاش الاقتصاد الأمريكي) لتدخل رؤوس الأموال الأمريكية نطاق الربح والمضاربة ضمن ما أطلق عليه وزير مالية البرازيل في أيلول 2010 بحرب العملات currency war والتي ولدتها سياسات التيسير الكمي QE لبنك الاحتياطي الفيدرالي والقائمة على مبادلة الأصول الأمريكية الرديئة (إبان الأزمة المالية) بالدولار الجديد الفعّال المصدر لقاء خصم الأوراق المالية الأمريكية بفائدة منخفضة جداً.

وهنا ظل مركّب الركود أو (الركود والتضخم stagflation) يلامس تصرفات المستثمرين في الأسواق المالية، إذ تتحول تلك التصرفات من مرحلة القلق المزعج إلى مرحلة نوبات القلق على وفق ما يسمى بـ Minsky moment عند تأشير دورات الأصول المالية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المستثمرين في الأسواق المالية ولاسيما الأمريكية، تعايشوا مع ما يسمى (بأثر تينا TINA effect) وهو اختصار لعبارة لا بديل عن الرأسمالية وسطوتها! والتي جاء بها فيلسوف بريطانيا في العصر الفيكتوري ومؤسس المدرسة الدارونية الاجتماعية في القرن الثامن عشر (هربرت سبنسر).



أبحاث في النظام النقدي الدولي

تتلخص رؤى المستثمرين في سوق الأوراق المالية بموجب TINA بأن المنطق سيأخذ مساره عندما يتعرض الاقتصاد إلى الصدمة. إذ ظلت البنوك المركزية في العالم الأول تتخذ الخطوات لإصدار النقود الرخيصة أو السهلة easy money لانقاذ شراء أسواق الأسهم الهابطة عن طريق مبادلتها بالنقد المصدر دون خسارة، وكأنما هي عملية امتصاص للخسائر في السوق المالية التي ستتحول من الميزانيات العمومية للمستثمرين إلى الميزانيات العمومية للبنوك المركزية. وهذا ما سارت عليه سياسات التيسير الكمي QE في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والتي أصدرت نقوداً سهلة منذ العام 2008 حتى الوقت الحاضر بما يزيد على ٣٧ تريليون دولار لإنقاذ أسواق رأس المال.

وقد عُدّت هذه السياسات واحدة من أكبر عمليات نهب الفائض الاقتصادي في التاريخ الماركنتالي المالي الراهن. حيث جرى استثمار الدولار الأمريكي الجديد المُسيل (أو المولد لقاء الأصول المالية الرديئة ضمن سياسات التيسير الكمي QE) ليعد من الأموال الرأسمالية الساخنة الأمريكية التي اتجهت إلى الاقتصاديات ذات الأسواق الناشئة في بلدان مجموعة G20 ضمن ظاهرة حروب العملات currency wars والمضاربة في أسعار الصرف والفائدة، ومنها البرازيل وحتى تركيا، وذلك بغية الاستفادة من معدلات الفائدة العالية نسبياً وتحسن سعر الصرف كاستثمار بالعملات المحلية ولاسيما إبان العقد الأخير للسياسة النقدية التركية المتشددة في الحفاظ على قوة الليرة التركية قبل الانقلاب على السياسات المتشددة للبنك المركزي التركي من جانب الحكومة في السنوات الأخيرة.

٥- الصين والحرب الناعمة للعملات

تدور الرؤى المطروحة حول ظاهرة تنويع الاحتياطيات الدولية. فالصين على وجه التحديد تحولت من مرحلة مواجهة الحرب التجارية trade war كحرب ناعمة مباشرة direct soft war مع الولايات المتحدة إلى حرب ناعمة غير مباشرة indirect soft war قوامها تنويع احتياطياتها الدولية. وهي الدولة العظمى التي تُمارس حراكاً عالي التعقيد لوضع قواعد وآليات جعل عملتها من اليوان الصيني واحدة من العملات العالمية الرئيسة القائمة على مستوى تمويل التجارة العالمية والاحتياطي الدولي.

إن مشكلة الصين النقدية الراهنة في حرب التنويع هي أن نسبة مقدارها بين ٦٠-٧٠٪ من احتياطياتها الأجنبية البالغة قرابة ٣,١ تريليون دولار هي ذات أساس دولاري نجم من فائض الحساب الجاري للصين مع الولايات المتحدة وذلك منذ عهد الرئيس ريتشارد نيكسون في سبعينيات القرن الماضي وحتى مجيء الرئيس رونالد ترامب في العام ٢٠١٧ سواء أكان تراكم



أبحاث في النظام النقدي الدولي

تلك الفوائض المالية (ذات المصدر التجاري والاستثماري) بسندات خزينة أمريكية أو ودائع نقدية دولارية أو غيرهما. فالصين ذاهبة في مواجهة الحرب التجارية الأمريكية إلى حرب عملات باستعمال تنويع سلة عملاتها بالذهب النقدي واليورو وأية عملات قائمة تعويضية كبديل عن الاستثمار بسندات الخزينة الأمريكية وبما يتناسب ومستوى انخفاض ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة بسبب الحرب التجارية الأمريكية القائمة عليها. لقد ابتدأت الحرب التجارية trade war باعتماد الولايات المتحدة نظاماً مرتفعاً في التعريفات الكمركية المفروضة على السلع الصينية المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن تضيق حركة الاستثمار الصيني في النشاط الحقيقي داخل الولايات المتحدة. ولما كانت الصين في هكذا حرب تجارية قائمة، فإنها بدأت بأسلحة جديدة في مقدمتها حرب تنويع العملة الصينية لتحول دون تفوق الدولار. فممارسة التنويع المضاد باحتياطياتها الدولارية وبوتيرة عالية ضمن ما أسميته شخصياً في هذه الوقت بـ (حرب تنويع العملات الناعمة soft currency war diversification) عُذ إجراء تكييفاً صينياً مضاداً وفي ظروف شهدت ملامح أزمة مالية عالمية خطيرة تهدد أسواق العالم وعلى غرار ما حصل من انهيارات إبان أزمة الرهن العقاري الأمريكية في العام 2008. إنها الحروب الجديدة للقبطية الدولية المتعددة الرؤوس تقودها الصين في ساحة حرب باردة جديدة مركزها حرب التنويع للعملة الصينية التي تتكئ اليوم على أسلحة مالية تحوطيه مساعدة لمواجهة الحرب التجارية الأمريكية.

إما العملة العالمية الموازنة SDRs - وحدات حقوق السحب الخاصة والتي يعتمد عليها نظام صندوق النقد الدولي في دعم السيولة العالمية منذ العام 1969 - فإن للصين حصة في تنويع سلة العملة الدولية المذكورة لدى الصندوق تبلغ نسبتها حوالي 11%. فأليات التعامل مع وحدات حقوق السحب الخاصة تقضي تحويل تلك العملة العالمية الحسابية (لمن يحصل عليها كتسهيلات من الصندوق من الدول الأعضاء) ومبادلتها بواحدة من العملات الرئيسية المكونة للسلة المذكورة، وتتولى ذلك البنوك المركزية للدول المشاركة لسلة حقوق السحب الخاصة ذات العملات الرئيسية كاليورو والدولار والفرنك السويسري واليوان الصيني. وبالرغم من ذلك مازال الدولار الأمريكي يهيمن على نسبة عالية في مكونات أو أوزان سلة حقوق السحب الخاصة وبنحو 41% من تنويع وحدات تلك السلة.

إن ما تقوم به الصين اليوم من (حرب تنويع ناعمة) في احتياطياتها الدولية يعني أن هنالك سلسلة من حروب صينية مغرية غير مباشرة تتمثل على سبيل المثال في آليات التحويل من وحدات حقوق السحب الخاصة إلى اليوان الصيني والتي قد تجعل الصين تتولى أسلوب تعظيم إغراءاتها النقدية من خلال استبدال وحدات SDRs كوسيلة لتعظيم احتياطياتها من العملة الدولية نفسها وبطرق أكثر دهاءاً. إن حرب التنويع التي تمارسها الصين اليوم في السوق المالية العالمية يقابلها حراك جيوسراتيجي مالي أمريكي يستخدم أذرع مضادة مالية لمواجهة التنويع



أبحاث في النظام النقدي الدولي

الصيني تقوده وزارة الخزانة الأمريكية. ويقوم التوجه الأمريكي المضاد على إيجاد مراكز امتصاص لكل ما تلفظه الصين من سندات الخزينة الأمريكية في حرب التنويع (أي كل ما تقوم به الصين من إجراءات مضادة للحرب التجارية الأمريكية وذلك بممارسة عملية بيع واسعة النطاق لسندات الخزينة الأمريكية التي هي بحوزتها حالياً لأغراض التنويع الجديد للعملة الصينية وخلق أساس احتياطي بديل لليوان الصيني وجعله عملة دولية تتناسب وتنوعها التجاري العالمي).

إن السياسة النقدية الأمريكية في المجال العالمي هي أنها مازالت تعمل في مسار التحوط وإدارة مخاطر محفظة دولاريه معولمة لمواجهة حرب التنويع الصينية، إذ تعمل الولايات المتحدة على إيجاد آليات ومناطق جغرافياً مالية عالمية تصد الآثار الضارة لإجراءات الصين لتفادي احتمالات انخفاض قيمة السندات الأمريكية أو حصول آثار ضارة مفاجئة قد تسببها أسعار الفائدة الأمريكية التي يسيرها الاحتياطي الفيدرالي تدريجياً وعلى حسب إيقاع المؤشر الأمريكي للاستخدام والتضخم dual mandate (فمن المعلوم ان قيمة السندات تتناسب عكسياً مع الفائدة)، فضلاً عن تفادي تكريس أزمة مالية عالمية حادة ربما ستنتج عن حرب التنويع الصينية.

بعبارة أخرى، إن تحريك المركز الياباني المالي، بكونه العدو التقليدي للصين، والمركز الأوروبي في بروكسل، مركز أوروبا الأطلسي، وتوليها فعاليات امتصاص فائض السندات الأمريكية (التي هي الأساس للدولار كعملة احتياطية دولية مازالت مهيمنة على 60% من الاحتياطي العالمي وأكثر من 80% من حركتي التجارة ورأس المال العالميتين) يأتي كاستراتيجية مالية أمريكية حليفة مضادة لتلك التحركات الاستراتيجية الصينية والتحوط من مخاوف انهيار الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية رئيسة والتي هي أساس نفوذ الولايات المتحدة في العالم بعد المتغير العسكري لذلك النفوذ فضلاً عن متغير الطاقة النفطية الذي أمسكته أميركا بيدها منذ أمد.

لذا نجد في التحركات الصينية الأخيرة بأنها مجرد (حرب تنويع ناعمة) لاحتياطات الصين ولكنها مقدمة لتكريس ولادة قطبية مالية جديدة! إنها حروب الميركنتالية المالية الصينية المضادة للحرب الأمريكية التجارية على الصين والتي بدأتها بما يسمى اليوم بالبترول يوان petro Yuan في محاولة سداد أرصدة تجارتها مع البلدان المصدرة للنفط إلى الصين بعملة اليوان الصيني نفسه واستخدام نظام المدفوعات الصينية المباشر المسمى "سييس" إذ أطلق البنك المركزي الصيني نظام "سييس" CIPS عام 2015 كجزء من جهوده لزيادة استخدام اليوان في المعاملات العالمية، مما يقلل من اعتماد البلدان على الدولار الأمريكي. ومن المهم ملاحظة أن "سييس"، مثل "تشيبس" الأمريكي، هو نظام تسوية المدفوعات، بينما يتعامل نظام "سويفت"



أبحاث في النظام النقدي الدولي

SWIFT " فقط مع الاتصالات المتعلقة بالدفع. وتعد جميع هذه البدائل أدوات الحرب الناعمة soft war weapons في ظواهر العولمة المتحولة من القطب الأحادي الأمريكي إلى تعدد الأقطاب ولكن بحرب العملات، وهي حرب ناعمة غير مباشرة لا مناص.

٦- الاستنتاجات

ما زال الطلب الفائق على الدولار اليوم لتمويل تجارة النفط العالمية في ظل لهيب الأسعار النفطية قائماً ويجب إدامته والمهم ان لا تؤدي الحرب في أوكرانيا إلى التعجيل باستبدال قواعد تمويل التجارة العالمية إلى نظام نقدي مهيمن آخر غير دولار الولايات المتحدة الذي يسيطر حالياً على أكثر من 83% من تمويل التجارة والتبادل في العالم قبل أن تلوح منظمة شنغهاي للتعاون بإشارات التحول إلى تكتل نقدي ومالي عالمي بديل يعظم من انقسام النظام النقدي الدولي الراهن، وهو الأمر المهدد حقاً والذي سيفرض لا محالة توازنات قوية في قبول التسوية السياسية الواقعية real politics وإسباغ مساراتها بأطر عالية الدبلوماسية (لاحتواء) نتائج الصراع في اوراسيا حتى لو خسر الغرب أوكرانيا كلها من اجل أن يبقى الدولار على سطوته العالمية. إذ ستبقى سياسة الحفاظ على نظام (البترو دولار) أو الدولار النفطي كركيزة للهيمنة على العالم والإمسك بالمصالح الاقتصادية الاستراتيجية والتكتيكية للدولة العظمى (الولايات المتحدة) دون تبدل لقاء القبول بمتغيرات جديدة وتنازلات في تفكيك قيود العلاقات مع الدول صغيرها وكبيرها دون أن يتغير الثابت النقدي المركزي الأوحد.

يلحظ أن ثمة انتزاعاً أو تبدلاً لمعطيات و متغيرات مستجدة أخذت تطفو على سطح المصالح الدولية ولمصلحة مجموعات دولية مختلفة داخل النظام السياسي الدولي و حراكه ابتداءً من خليج العرب النفطي وحتى خليج المكسيك في ظل صدمة أوكرانيا، وان أوضاعاً جيوسياسية جديدة ربما ستفرض واقعا مختلفاً للبلدان المنتجة للنفط نفسها ضمن خريطة العلاقات السياسية الدولية مما تتطلب ممارسات في الواقعية السياسية للدولة العظمى صاحبة المصلحة في الحفاظ على النظام النقدي العالمي وإلا فإن نظاماً نقدياً عالمياً ثنائياً سيلوح بالأفق ضمن (حرب العملات الناعمة) وسيحدد المنتصر في الحرب الروسية الأوكرانية القائمة والتحالفات الدولية التي هي خلفهما على وفق ما سيحصل من ثنائية مهيمنة في النظام النقدي الدولي أو تأسيس لهذه الثنائية النقدية كأمر واقع واقع reality. ■

(* باحث اقتصادي أكاديمي والمستشار المالي والاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 30 آذار

2022

<http://iraqieconomists.net/ar/>